

برنامج سوريا المواطن

الموضوع الثالث الحكم المحلي

هذه الوثيقة هي المسودة الأولى للموضوع الثالث الذي سيتناوله هذا المنهاج التدريبي، وهو موضوع الحكم المحلي ضمن النظام الديمقراطي. سوف تُوزَع هذه الوثيقة على المنظمات الشريكة في برنامج "سوريا المواطن"، للحصول على تعليقاتها ومعلوماتها الارتجاعية.

كما تُوزَع الوثيقة أيضاً، بعد صياغتها بشكلٍ نهائي، على المشاركين في فِرَق النقاش في مختلف الربوع السورية. ويمكن تعديلها بشكلٍ طفيف (لإدراج التوجيهات الخاصة بالمنشطين، والأمثلة المأخوذة من واقع الحياة، واستخدام تمثيل الأدوار في التمارين، وغير ذلك)، فيصلح اعتمادها إذ ذاك ككتيب مرجعي يعود إليه المنشطون والمشاركون عند الحاجة.

أهداف الجلسة

- ❖ تعريف المشاركين بمبادئ الحكم المحلي وارتباطها بالديمقراطية
- ❖ عرض التغيرات في الحكم المحلي وإدارة النزاع
- ❖ تقديم نظرة عامة عن قانون الحكم المحلي السوري
- ❖ تقديم نظرة عامة عن قانون المجالس المحلية الذي تم تقديمه من قبل الائتلاف الوطني، وحدة المجالس المحلية

مقدمة:

يعد الحكم المحلي الأصل والمنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة الممارسات الديمقراطية ومبدأ السيادة الشعبية .. فقد لازمت الإدارة المحلية الإنسان منذ العصور القديمة، فالقرى الصغيرة نشأت قبل الدولة وقبل تبلور مفهومها المعاصر. فكان سكان تلك القرى والمدن الصغيرة يجتمعون على فترات لإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم. لذلك فإن نظام الحكم المحلي ينسجم مع المبدأ الديمقراطي في مشاركة الشعب أو ممثليه في أمورهم وحل مشاكلهم. وهو يهدف بشكل أساس إلى تنظيم حياة المواطنين بما يحقق الحرية والعدالة والرفاهية والتطور.

مقومات الحكم المحلي: ¹

1. الاعتراف بوجود مصالح محلية أو خاصة متميزة عن المصالح القومية، فنقطة البداية في اللامركزية الإدارية الاعتراف بأن ثمة مصالح خاصة أو اقليمية، من الأفضل ان يترك الاشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الأمر حتى تتفرغ الحكومة المركزية للمصالح التي تهتم الدولة كلها .
2. ان يعهد بالإشراف على هذه المصالح الى هيئات منتخبة .
3. استقلال الهيئات اللامركزية في ممارسة اختصاصاتها تحت اشراف السلطة المركزية
1. هيئات اقليمية مستقلة
2. وجود مجالس محلية مستقلة
3. وجود مصالح ذاتية متميزة
4. تمتع الهيئات المحلية بموارد مالية ذاتية.

¹ أكرم سالم، الحوار المتمدن العدد 2320

اهداف الحكم المحلي: 2

1- الاهداف السياسية:

تدعيم النظام الديمقراطي
تنمية الوعي السياسي لدى المواطنين
ازالة التعارض بين السلطة والحرية
مواجهة الازمات والكوارث

2- الاهداف الادارية والاقتصادي:

تحقيق فاعلية الوظيفة الادارية
الحد من البيروقراطية الادارية
سهولة القيام بالإصلاح الاداري والاقتصادي
تحقيق الكفاية الادارية
ضغط النفقات والعدالة في توزيع الاعباء
المساهمة في عملية التنمية .

3- الاهداف الاجتماعية:

تذكية الشعور بالانتماء الى مجتمع محلي متميز
تسهيل تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية
تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الانسانية .
تحقيق العدالة الاجتماعية

مفاهيم أساسية في الديمقراطية المحلية

المعنى المركزي لأي حكم محلي ديمقراطي هو مفهوم الحكم الذاتي والإدارة الذاتية القريبة من الشعب. الشعب الرئيسي هو مجموعة السكان في منطقة جغرافية محددة يكون لديهم الحق والمسؤولية لاتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر ويمكنهم اتخاذ هذه القرارات. مع أن القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، السياسة الخارجية، والأمن قد تؤثر بشكل مباشر على الشعب مباشرة لكن هذه القضايا بالعادة تكون كبيرة جدا على أن يتم معالجتها على مستوى المدن وغالبا بشكل ثابت تحكمها القوانين الوطنية للحكومة.
تفهم الديمقراطية المحلية من خلال طريقتين:

- في المؤسسات المرتبطة بالحكم المحلي مثل رؤساء البلديات والمجالس واللجان وإدارة الخدمات و
 - في المؤسسات والأنشطة للمجتمع المدني
 - في الوضع المثالي تقوم السلطات المحلية والمجتمع المدني بالعمل معا في علاقة تشاركية لتحديد المشاكل التي تواجه المجتمع وتقوم بوضع حلول مبتكرة لحل هذه المشاكل.
- الحكومة هي جزء واحد من الصورة وهي جزء مهم. الشعب والمجتمع ومؤسسات المجتمع والهيئات والأعمال والأحياء والمجتمعات هم عناصر مركزية من الحكم المحلي

مسودة

اللامركزية والحكم المشترك³

تعود اللامركزية كمبدأ للآلية التي يمكن من خلالها الناس من اتخاذ القرارات عند الإمكان، بأقرب مستوى من السلطة للشعب. في الوقت الحاضر تقوم 70 دولة في العالم بالعمل على تنفيذ اصلاح سياسي في مجال اللامركزية وتعزيز الحكم البلدي. تشمل هذه الدول (الدومنيكان، منغوليا، نيبال، باكستان، تنزانيا، تايلاند، اوغندا واليمن) في العديد من الحالات تقوم الدول التي تتضمن الديمقراطية الجديدة والتي انتقلت حديثا المراحل الانتقالية لدور أكثر للمواطنين تقوم بالتوجه نحو هذه الإصلاحات. البعض يقوم بعملية كسب التأييد للامركزية كطريقة لتعزيز الديمقراطية الحديثة، والتأكيد على المنافع السياسية والاقتصادية والإدارية. وتعود هذه المنافع على الحكومة المركزية والمجتمع المدني أيضا. فوائد اللامركزية للدول التي تسعى نحو الديمقراطية هي:

- سياسيا. زيادة قوة الشعب والمجالس المنتخبة
- مكانيا. توزيع النشاطات الاقتصادية بشكل عادل
- إداريا. نقل مسؤوليات التخطيط والإدارة وتعزيز مصادر الدخل من الحكومة المركزية إلى المكاتب الميدانية أو مستويات ثانوية من الحكم أو إلى مؤسسات شبه مستقلة
- اقتصاديا. زيادة فعالية إدارة الدولة من خلال المحاكاة والتنظيم.

اللامركزية قد توفر أيضا مجموعة من الفوائد الملموسة للمجتمع المدني من خلال:

- تعظيم المسائلة والشفافية الحكومية
- التقدم في حل المشاكل
- الفرص المتاحة في مجال مشاركة الخبرات التقنية والاجتماعية في عملية وضع السياسات
- التأثير على القرارات المرتبطة بالسياسات
- السيطرة على عملية تطوير هذه السياسات والبرامج المتوقع من المؤسسات تنفيذها

على سبيل المثال. العديد من المختصين يشيرون إلى نجاح اللامركزية في أمريكا اللاتينية كنموذج حول كيفية جعل الحكومة قريبة من الشعب في ترتيبات الديمقراطية الجديدة. على الرغم من ذلك اللامركزية تواجه بعض الصعوبات حيث ان إعادة ترتيب النظام السياسي تصطدم بخندق هيكلية القوى السياسية والتركيبات السياسية الموجودة مسبقا التي لا تقضي إلى انتشار مشاركة المواطنين. لكن النجاحات تحقق على مستوى القيادات المحلية المنتخبة - خصوصا ممارسة انتخاب رؤساء البلديات بشكل مباشر واستبدال نظام الانتخابات غير المباشرة التي خدمت لفترة طويلة لتقوية العناصر السياسية المطلعة.

كعرف مرتبط بالنظام اللامركزي لشبكات الحكم المحلي معروفة كانتخابات مؤسسات البلديات. بغض النظر ان كانت مقيمة في المدن الكبيرة او شبكة من القرى النائية. بشكل متزايد هنالك مؤسسات وشبكات من السياسيين في البلديات والمدراء وقادة المجتمع على المستوى المحلي والوطني والدولي. المؤسسات البلدية نمت ضمن أهمية في السنوات الأخيرة وفي العديد من المواضيع حيث تصبح هذه المؤسسات أصبحت مهمة للمدافعة عن الديمقراطية على المستوى المحلي للديمقراطية وقوة اللامركزية.

على سبيل المثال في بوليفيا الإصلاح على المستوى المحلي عمل على تعزيز قوة المحاسبة لرؤساء البلديات من خلال الانتخابات المباشرة من خلال توسيع مفهوم المنتخبين. تم ابتكار شيء تقديم مجموعة من اللقاءات العامة بشكل دوري وكانت معروفة باسم *Cabildos Abiertos* وقد تم اطلاقها في السلفادور والهندوراس. في البرازيل كان التوسع في جمعيات الأحياء قد ساهمت في تطوير عمل الميزانيات. وفي التشيلي عملت استطلاعات الرأي على تقنين القرارات المتعلقة في الانفاق العام.

التوجه العام للامركزية الآن في الجميع من الحالات يخضع لعدد من الاختلافات بين الدول التي تحتوي نظام ديمقراطي من قبل وبين الدول المنتقلة للديمقراطية. في التغيير والإصلاح اقل وتمر بمراحل بطيئة: نماذج العلاقات مع الحكومة والتفاعل تعتبر ثابتة نسبيا وتخضع للروتين.

³الديمقراطية على المستوى المحلي، تيموثي سيسك

مسودة

على أية حال في الدول التي تخضع لعملية تحول سياسي والديمقراطيات الحديثة تكون العلاقات بين المستويات الحكومية المختلفة مرنة وشفهية. لذا تصميم أنظمة لديمقراطية محلية جديدة تكون إمكانية تحقيقه أكثر

الأعراف الدولية لحكومة ذاتية أو الحكم المحلي: خبراء الميثاق الأوروبي للحكم المحلي⁴

تم تبني هذه النقاط من خلال المجلس الأوروبي، ستراسبورغ 1985

- المادة 2 - الأسس الدستورية والقانونية للحكومة المحلية أو الحكم الذاتي

مبادئ الحكم المحلي أو الذاتي يجب أن يكون معترف به ضمن القوانين المحلية ويمكن استخدامه ضمن الدستور

- المادة 3 - مفهوم الحمة المحلي أو الذاتي

1- الحكم المحلي أو الذاتي يعطي الحق والقدرة للسلطات المحلية ضمن حدود القانون لإدارة وتأطير مجموعة من شؤون العامة على مسؤولية وضمن اهتمام السكان المحليين.

2- هذا الحق يمارس من خلال مجالس أو مجموعات من الأشخاص المنتخبين على أساس الحرية والاقتراع السري والعدل والحق للجميع في المشاركة مما يفرز مجموعة من الأشخاص المسؤولين عن هذا. وهذا لا يلغي الحق للناس بتكوين المجموعات. استطلاعات الرأي أو أي طريقة أخرى لمشاركة الشعب يجب أن تكون مسموحة من قبل الدولة.

إعلان إسطنبول للأماكن السكان: وصف

تم تبنيها في مؤتمر الوطن الثاني، إسطنبول، حزيران 1996

- المادة 12

لقد تبينا استراتيجية تمكين ومبادئ الشراكة كأثر طريقة فعالة وديمقراطية للاعتراف بالمجتمعات. الاعتراف بالسلطات المحلية كشريك قريب وأساسي في تنفيذ أجندة الوطن. يجب علينا من خلال الإطار القانوني لكل دولة تعزيز اللامركزية من خلال قوى ديمقراطية محلية والعمل على تقوية قدراتهم المؤسسة والمالية بالتناسق مع ظروف الدول، وأيضا ضمان الشفافية والمحاسبة والاستجابة لحاجات الشعب. والتي هي متطلبات رئيسية للحكومات على جميع المستويات. يجب علينا أيضا زيادة التعاون بين البرلمانات والقطاع الخاص واتحادات العمال ومؤسسات المجتمع المدني مع استحقاق استقلالهم.

يجب علينا أيضا تعزيز دور المرأة وتشجيع المسؤولية البيئية والمجتمعية للقطاع الخاص

مسودة الميثاق العالمي للحكم المحلي أو الذاتي

الاتحاد الدولي للحكم المحلي، 22 أيار 1998

- المادة 3 - مفهوم الحكم المحلي أو الذاتي

1. الحكم المحلي أو الذاتي يعطي الحق والقدرة للسلطات المحلية ضمن حدو القانون لإدارة وتنظيم شؤون العامة تحت على مسؤوليتهم وضمن اهتمامات المواطنين.

2- هذا الحق يمارس من خلال مجالس أو مجموعات من الأشخاص المنتخبين على أساس الحرية والاقتراع السري والعدل والحق للجميع في المشاركة مما يفرز مجموعة من الأشخاص المسؤولين عن هذا.

- المادة 10 - مشاركة المواطنين والشراكة

1- السلطات المحلية يجب أن تخضع لشكر محدد ومناسب للمشاركة العامة وانخراط المجتمع في عملية صنع القرار وتعبئة دورهم كقادة للمجتمع.

2- السلطات المحلية يجب أن يتم تعزيزها لتأسيس وتطوير شراكات مع جميع الأطراف في المجتمع المدني خصوصا المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات المحلية والقطاع الخاص والمجموعات الرئيسية ذات العلاقة.

⁴الديمقراطية على المستوى المحلي، تيموثي سيسك

مسودة

دور الأشخاص المنتخبين⁵

ما هي الأدوار التي يجب أن تعطى للسلطات المحلية من خلال العملية؟ هل يجب أن يقوم المنتخبين بالمدافعة لتحديد مشكلة ما وتقديم حلول لهذه المشكلة، كميسر بين مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني، كمسمع ووسيط، أو ميسر للعملية؟ في الحقيقة السلطات المحلية قد تلعب العديد من الأدوار في مراحل مختلفة أو حتى لعب أكثر من دور في نفس الوقت في أي حال أي من هذه المهام يتطلب المزيد من السلطات المحلية. يجب ان تكون السلطات المحلية قادرة على:

- بناء التحالفات
- الاستماع الجيد لمختلف وجهات النظر
- الحث على الاقناع
- القدرة على التفاوض والتوسط بين مختلف القوى المجتمعية
- القدرة على الحصول على الاجماع و
- القدرة على التقرير متى يصبح الاجماع مستحيل أو غير ضروري

موظفين المؤسسات غير الحكومية والمواطنين يجب أن يمتلكوا هذه المهارات حتى يكون الاجماع على صناعة السياسات يحميهم من التلاعب من قبل الموظفين الحكوميين الأقوى أو مجموعات محددة.

هذه بعض الأدوار التي قد تقوم بها السلطات المحلية للتعاون في عملية صنع السياسات:

- الاجتماع على الموظفين الحكوميين أن يجمعون وبشكل منفتح على الهيكلية والمشاركين وطبيعة المشاركين والأجندة والمخرجات والعملية التنفيذية "القوة الإجماع" لسلطات البلدية الاقتراح بطريقة ما امتلاك الشرية والقدرة لجمع جميع الأطراف حول الطاولة وتيسير مشاركتهم.
- الوسيط الوسيط يلعب دور طرف ثالث جمع المجموعات المختلفة أو المتجادلة. الوسيط قد يتضمن السعي للعب بالوضع حتى تجمع المجموعات المختلفة على اتفاق معين، مثال عند العمل على الحوافز والعقوبات المادية، لكن بشكل مطلق يجب على المجموعات المختلفة الوصول لاتفاق حول حل هذه المشكلة.
- التحفيز. السلطات قد تحفز على تنفيذ عملية استشارية والعمل مع المجموعات المدنية لتيسير وإطلاق مبادرات تشاركية والتي سيتم تنفيذها من قبل الآخرين كجمعية في أحد الأحياء مثلا.
- مؤسس وداعم، في بعض الحالات قد تفضل الحكومة المحلية السماح للمجموعات الأخرى بالاجماع وتنفيذ عملية تشاركية لكن قد لا تريد الانخراط في هذه العملية مباشرة. لكن قد يقوموا بتيسير هذه العملية عن طريق تقديم الدعم المالي لمؤسسة غير حكومية أو مؤسسة مجتمع مدني مثل كنيسة أو مسجد لتصميم المبادرة وتنفيذها.
- تقديم الدعم التقني. عندما تكون هنالك مسألة تقنية مثل تقسيم المناطق أو الصرف الصحي قد تقوم السلطات الرسمية بدور في اللقاءات التشاركية لتقديم المساعدة التقنية بشكل رئيسي.
- بناء القدرات. قد تقوم السلطات المحلية بمساعدة مجموعات معينة للمشاركة بالعملية من خلال "بناء قدرات هذه المجموعات". هذا قد يتضمن التدريبات، التعليم، الدعم المالي أو النصائح غير الرسمية.
- الشراكة. قد تقوم السلطات المحلية بالسعي للشراكة مع مجموعات المجتمع المدني مثل المؤسسات غير الحكومية لإطلاق وإدارة العملية. الشراكة تتضمن تقسيم القوى العاملة، جمع المصادر الدعم المشترك وتبادل التعهدات.

⁵ الديمقراطية على المستوى المحلي، تيموثي سيسك

مسودة

بناء السلام على مستوى إدارة النزاعات على المستوى المحلي: ملخص للروابط⁶

- تحتوي على الاضطرابات والصراع على المستوى المحلي والعنف إمكانية تقويض محاولات أوسع نطاقا لتعزيز السلام من خلال الديمقراطية من خلال التسبب في "الاضطرابات" التي تزيد من انعدام الأمن، إلى تفاقم الخلافات والقدرات وتشكل تحديا للأمن وتعزيز التعصب. الديمقراطية المحلية أكثر عرضة لإدارة واحتواء هذه "الاضطرابات" على أية حال السلطات البلدية تفتقر إلى الشرعية واجماع المواطنين. هناك خطر، مع ذلك، أن التمكين على المستوى المحلي يمكن أن يؤدي إلى سياسة "أمراء الحرب" اذا، التعصب، للقيادة الفاسدة القوية هو بالفعل ما قد يظهر في بيئة ما بعد الحرب.
- تعزيز عمق السلام من خلال الديمقراطية الديمقراطية على المستوى المحلي تعمق عملية بناس السلام وتوسع أسس السلام في المجتمع أو البلدية أو المدن. الأنظمة القوية للديمقراطية المحلية تنشر قيم التسامح والاندماج والمحاسبة والمشاركة الشعبية من خلال شبكة أوسع من الحكومة وانشار ساحات التفاعل.
- مناطق خالية من الحروب. اجندة الديمقراطية (بما تتضمنه من مفاهيم المشاركة في إدارة برامج المجتمعات) قد تساهم أيضا في صناعة مناطق خالية من الحروب بالاعتماد على ديناميكية الصراعات، مثلا هنالك مناطق قد يكون لها تأثير إيجابي على أحياء أخرى، لكن قد يبقوا منعزلين أيضا "جزر سلام" استقلا عن المناطق الأخرى مع تأثير محدود على الصراعات الأوسع.

⁶خيارات السياسات في الإصلاح الديمقراطي، باول ريسلي وتيموثي سيسك، 2004

الوضع السوري في الإدارة المحلية

لكون سوريا دولة مركزية الحكم، فإن السلطات المحلية في المحافظات يقتصر دورها على تنفيذ قرارات الحكومة وتوجيهاتها، وممارسة الرقابة الذاتية على هذا التنفيذ، وإدارة بعض الخدمات العامة كالنظافة، وإدارة الحدائق، ووضع المخططات التنظيمية للمدن في المحافظة. تتألف البلاد من 14 محافظة، يعين كل محافظ من قبل رئيس الجمهورية، وتقسّم المحافظات إلى 60 منطقة، وتقسّم المناطق بدورها إلى 280 ناحية. إلى جانب المحافظ ينتخب في كل محافظة مجلس محافظة، وفي كل مدينة مجلس مدينة تنظم شؤنه واختصاصاته عبر قانون الإدارة المحلية الذي صدرت آخر نسخه عام 2011. النشوء التاريخي للمحافظات السورية الأربعة عشر الحالية، والحدو الفاصلة فيما بينها، يمتد من مرحلة سوريا العثمانية وحتى 1972، حين استحدثت محافظة طرطوس، لتكون أحدث المحافظات السورية عمراً.

الهيكل التنظيمي للحكم المحلي في سوريا⁷



يكون لكل وحدة إدارية مجلس مقره مركز الوحدة ويتألف من أعضاء منتخبين وفق أحكام قانون الانتخابات العامة بالاقتراع العام والسري والمباشر والمتساوي.

تحدد مدة المجالس المحلية بأربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ صدور صك تسمية الأعضاء الفائزين ويجوز تمديدتها بصك تشريعي

- 1- ينتخب المجلس بالاقتراع السري في أول جلسة يعقدها رئيساً للمجلس بالأكثرية المطلقة للحاضرين فإن لم تحقق يعاد الانتخاب في نفس الجلسة ويكتفى بالأكثرية النسبية.

⁷ قانون الإدارة المحلية لعام 2011

مسودة

- 2- ينتخب المجلس نائباً للرئيس بالأكثرية المطلقة للحاضرين فإن لم تحقق يعاد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية النسبية.
- 3- يتم انتخاب أمين للسر ومراقبين اثنين بالأكثرية النسبية وعند تساوي عدد الأصوات يعمد إلى القرعة ويجدد انتخابهم حسب الحال "سنوياً" في أول دورة للمجلس من كل عام.
- 4- ينتخب المجلس أعضاء المكتب التنفيذي وفق احكام المادة (29) من هذا القانون.

تكون جلسات المجلس علنية ويمكن لرئيس المجلس دعوة من يراه لحضورها ما لم يطلب الرئيس او ثلث الاعضاء جعلها سرية وفي هذه الحال يقرر المجلس في جلسة سرية بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين ما إذا كانت المناقشة في أي من المواضيع المطروحة أمامه تستمر في جلسة سرية أو علنية.

يشكل المجلس لجاناً دائمة من أعضائه ومن غيرهم من أصحاب الخبرة والاختصاص ويحدد النظام الداخلي طبيعة هذه اللجان وتكوينها واسلوب عملها وللمجلس أن يشكل عند الحاجة لجاناً مؤقتة لدراسة قضايا معينة.

اعضاء المكتب التنفيذي عدا رئيس المكتب

- 1- عضو مكتب تنفيذي واحد لكل 10 أعضاء مجلس محافظة بما لا يقل عن 8 ولا يزيد على 10 ويشمل العدد نائب الرئيس.
- 2- ثمانية أعضاء في مدينة مركز المحافظة والمدينة التي يزيد عدد سكانها على 100000 نسمة ويشمل العدد نائب الرئيس.
- 3- ستة أعضاء في المدينة التي يقل عدد سكانها عن 100000 نسمة ويشمل العدد نائب الرئيس.
- 4- أربعة أعضاء في البلدة والبلدية ويشمل العدد نائب الرئيس.

مهاو وصلاحيات المجالس المحلية:

تختص المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة بتسيير شؤون الإدارة المحلية فيها وجميع الأعمال التي تؤدي إلى تطوير المحافظة "اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً" بما يتماشى مع التنمية المستدامة والمتوازنة في مجالات التخطيط، الصناعة، الزراعة، الاقتصاد والتجارة، التربية، الثقافة، الآثار، السياحة، النقل والطرق، الري، مياه الشرب والصرف الصحي، الكهرباء، الصحة، الشؤون الاجتماعية والعمل، الخدمات والمرافق، المقالع والثروة المعدنية، إدارة الكوارث والإطفاء، إدارة وتنظيم السير ومراكز إجازات السوق، البيئة، الرياضة والشباب، المشاريع المشتركة بين الوحدات الإدارية.

اختصاصات مجلس المحافظة

1. تكليف الجهات المختصة في الأجهزة المحلية والمركزية أو بيوت الخبرة المحلية والدولية بوضع رؤية تنموية مستقبلية اقتصادية واجتماعية وخدمية للمحافظة وترجمتها إلى خطط طويلة الأجل تضمن الانتقال إلى مراحل تنموية متقدمة اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً وثقافياً بالاعتماد على خصائص وإمكانات المحافظة البشرية والمادية.
2. التنسيق مع المجالس المحلية الأخرى والأجهزة المركزية وجميع فعاليات القطاع العام والخاص والأهلي في الإعداد للخطة مع التأكيد على انسجامها مع الخطة الخمسية التنموية على المستوى الوطني.
3. إقرار الخطة التنموية التأشيرية على مستوى المحافظة على الأجل الطويل والمتوسط وربطها بالخطط الإقليمية المكانية.
4. إقرار الخطط الاقتصادية والاجتماعية والخدمية السنوية الملزمة للمكتب التنفيذي والتي تمثل خطة مرحلية لتحقيق الرؤية المستقبلية ومتابعة ومراقبة أداء المكتب التنفيذي لتحقيقها وتقديم نتيجة الأداء للمواطنين.
5. إقرار برامج تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الترويج للمحافظة والاستثمارات فيها.

اختصاصات مجلس المدينة والبلدة والبلدية

6. التنسيق مع مجلس المحافظة لوضع رؤية تنموية مستقبلية "اقتصادية واجتماعية وخدمية" للمدينة او البلدة ووضع خطط طويلة الأمد تضمن الانتقال إلى مراحل تنموية متقدمة "اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً وثقافياً" بالاعتماد على خصائص الوحدة الإدارية ومواردها البشرية والمادية واقتراح المشاريع التي تقع ضمن اختصاصات مجلس المحافظة والاجهزة المركزية لادراجها في خطته.
7. المشاركة وابداء الرأي حول الخطط الاقليمية المكانية ضمن نطاق الوحدة الإدارية.
8. التنسيق مع المجالس المحلية والاجهزة المركزية وجميع فعاليات القطاع العام والخاص وهيئات المجتمع المحلي في الاعداد للخطة وفي مناقشتها.
9. إقرار الخطط الاقتصادية والاجتماعية والخدمية السنوية.
10. إقرار برامج تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الترويج للوحدة الإدارية والاستثمارات فيها.
11. متابعة واقرار المخططات التنظيمية وفق القوانين والانظمة.
12. تشجيع اقامة المراصد الحضرية ومراكز توثيق المعلومات المحلية.

أعضاء المجالس 8

مكونات المجالس المحلية

يتكون المجلس المحلي للوحدة الإدارية من:

- 1- مجلس الوحدة الإدارية
- 2- المكتب التنفيذي للوحدة الإدارية
- 3- الجهاز التنفيذي للوحدة الإدارية

شروط العضوية

- 1- أن يكون سوريا
- 2- أن يتمتع بالأهلية الشرعية
- 3- أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة
- 4- أن لا يكون قد أدان بجناية أو جنحة حتى ولو صدر عفو في ذلك
- 5- أن يكون من أهل الكفاءة

فقدان العضوية

يفقد عضو المجلس عضويته إما بالاستقالة أو الوفاة أو بحجب الثقة في حال شغور أي مقعد في مجلس الوحدة الادارية يتم انتخاب بديل عنه بنفس آلية الانتخاب التي تم بموجبها انتخاب عضاء هذا المجلس

واجبات العضو

- 1- يتوجب على أعضاء المجلس المحلي التقيد بلائحة المجلس وموائق العمل به وفقاً لما تقتضيه لائحة الشرف
- 2- تنفيذ قرارات المجلس المحلي وبلاغاته
- 3- حضور الاجتماعات الدورية والطارئة للمجلس المحلي
- 4- الالتزام بعدم القيام بأي عمل يتعارض مع أهداف المجلس المحلي وخططة وسياساته وعمل هيئاته
- 5- الالتزام بعدم القيام بأي عمل باسم المجلس المحلي دون تكليف رسمي مسبق من الجهة التي يتبع لها
- 6- عدم التعرض للمجلس بأي نوع من التشهير أو الانتقاص أو الجرح خارج اجتماعاته

الصعوبات التي تواجه المجالس المحلية:⁹

- 1- تعدد المجالس المحلية وتناحرها في المدينة أو البلدة الواحدة

⁸اللائحة الداخلية للمجالس المحلية (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية)

⁹مبادئ تنسيق عمل المجالس المحلية في سوريا (مجموعة من الناشطين)

مسودة

- 2- ضعف التنسيق بين المجالس المحلية في المدن والمحافظات، الأمر الذي عاد سلباً على حال الخدمة العامة في البلدة نفسها
- 3- تنافس فيما بينها ذي طابع سياسي هدفه الاستحواذ على الحياة العامة داخل المدينة أو البلدة وفرض لون سياسي واحد، ورهن تقديم الخدمة العامة بذلك. تفرز هذه التطورات نتائج سلبية قد يكون لها أثر طويل الأمد

المبادئ الأساسية التي يجب أن تلتزم بها المجالس المحلية:10

- 1- إيجاد صيغة محلية واقعية لمواجهة تحدي تقديم الخدمات العامة
- 2- مواجهة تحديات حفظ وإدارة الحياة
- 3- حفظ مؤسسات الدولة
- 4- إعادة إحياء مؤسسات الدولة السورية القائمة
- 5- أن يكون منفتحاً دائماً وقابلاً لضم كل مكونات المجتمع
- 6- تنسيق العمل بشكل موحد
- 7- إن الثورة مهما طالنت هي ظرف استثنائي، وإشكالية إدارة الشؤون العامة وضرورتها أثناء الثورة لا يمكن التعامل معها وفهماها من الأعلى
- 8- إن المجلس أو الهيئة المحلية في المدينة والبلدة هي الوحدة الأساسية التي يمكن أن يقام على أساسها أي تنسيق على نطاق أكبر
- 9- أن تحيد الخدمات العامة للناس من الصراع السياسي، بحيث يجري تأديتها بعدالة وتجرد
- 10- أن تنظم عملها وفق لوائح إجرائية موحدة وأن يكون تنظيمها مرناً
- 11- بدعوة الموظفين الحكوميين القائمين على مؤسسات الدولة الخدمية، ولا سيما أولئك المعروفين بأنهم من ذوي النزاهة الشخصية والمهنية في المدينة أو البلدة
- 12- يقوم كل مجلس باختيار/انتخاب ممثل أو اثنين عن المجلس المحلي الواحد على مستوى المدينة أو البلدة ليكونوا أعضاء في مجلس محلي أعلى على مستوى المحافظة التي تتبع لها المدينة أو البلدة، وفقاً للتقسيمات الإدارية القائمة
- 13- تنتخب المجالس المحلية على مستوى كل محافظة ممثلاً لها ليكون عضواً في المجلس الوطني الأعلى للمجالس المحلية السورية
- 14- يحدد المجلس الوطني الأعلى للمجالس والهيئات المحلية السياسات ويتخذ القرارات التنفيذية لتأمين مصادر تمويل عمل المجالس المحلية ومؤسسات الدولة التي تعمل تحت سلطتها
- 15- يقوم المجلس الوطني الأعلى للمجالس والهيئات المحلية بتحديد الاستراتيجية العامة الموحدة لإدارة المرافق العامة المختلفة
- 16- تلتزم المجالس المحلية على مستوى البلدة والمدينة باحترام وتنفيذ القرارات المتخذة في إطار التنسيق مع المجالس الأخرى على مستوى المحافظة وتلك التي يتم اتخاذها على المستوى الوطني
- 17- تنتهي ولاية المجلس الوطني الأعلى للمجالس والهيئات المحلية فور سقوط النظام، وتسلم حكومة انتقالية مقاليد الإدارة العامة.

¹⁰مبادئ تنسيق عمل المجالس المحلية في سوريا (مجموعة من الناشطين)